تحرك عاجل

عاملة منزلية تواجه الإعدام

تواجه عاملة منزلية إندونيسية حكم إعدام وشيك في السعودية. فقد ينفذ فيها حكم الإعدام في الثالث من إبريل/نيسان؛ إذا لم تحصل أسرة الضحية على الدية المطلوبة قبل هذا التاريخ.

في 2010، حكم بالإعدام على **ساتينة بنتي جمادي أحمد**، عاملة منزلية إندونيسية تبلغ من العمر 41 عاماً، لقتلها مخدومتها، وهي امرأة تُدعى نورا الغارب، وقد قُتلت في منطقة القصيم شمالي العاصمة الرياض بوسط البلاد، في 26 يونيو/حزيران 2007. وقد اعترفت ساتينة أحمد، وهي عاملة وافدة من وسط جزيرة جاوة، بقتلها نورا الغارب إلا أنها فعلت ذلك دفاعاً عن النفس، إثر شهور من الإساءة البدنية والنفسية على أيدي مخدومتها. وادعت ساتينة أن نورا الغارب قد حاولت تحطيم رأسها في الجدار، عندئذ قامت بضربها في الرقبة بمرقق العجين فأردتها قتيلة. وورد أن ساتينة أحمد قد استولت على 37،970 ريالاً سعودياً من مخدومتها وفرت من المنزل قبل أن يتم إلقاء القبض عليها.

في يوليو/تموز 2013، أعلنت عائلة نورا الغارب أنها سوف تمنح ساتينة أحمد عفواً عن القتل إذا ما تلقت 7 مليون ريال سعودي (1.9 مليون دولار أمريكي) كدية. وورد أن العائلة قد رفضت استلام 4 مليون ريال سعودي (1.1 مليون دولار أمريكي) دية، عرضتها عليها الحكومة الإندونيسية.

وكان من المقرر أصلاً تنفيذ حكم الإعدام في ساتينة أحمد في أغسطس/آب 2011، إلا أنه قد أُجل عدة مرات. والموعد النهائي لدفع الدية للعائلة هو 3 إبريل/نيسان 2014. وإذا لم يتم تسليم الدية قبل هذا التاريخ، فسوف يُنفذ حكم الإعدام.

يرجى كتابة المناشدات فوراً بالعربية أو الإنجليزية أو بلغتك الأصلية

- حث ملك السعودية على وقف تنفيذ حكم الإعدام في ساتينة بنتي جمادي أحمد وغيرها من جميع الأشخاص الذين هم تحت وطأة حكم الإعدام في البلاد.
- ودعوته إلى تخفيف حكم الإعدام الصادر ضدها، وضد الجميع غيرها من المحكوم عليهم بالإعدام، وبشكل عاجل، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام.

الرجاء إرسال مناشداتكم قبل 3 إبريل/ نيسان 2014 إلى:

خادم الحرمين الشريفين، ورئيس مجلس الوزراء
جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
رقم الفاكس: (عبر فاكس وزارة الداخلية)
+966 1 403 3125 **(الرجاء تكرار المحاولة)**
المخاطبة: صاحب الجلالة، خادم الحرمين الشريفين

وزير العدل
معالي الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى
وزارة العدل
شارع الجامعة
الرياض 11161
المملكة العربية السعودية
فاكس: 966+ /1741 401 1 966+
0311 402 1 **المخاطبة: معالي الوزير**

ونسخ الى:
وزارة الداخلية
صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود
وزارة الداخلية،ص. ب. 2933، طريق المطار
الرياض 11134، المملكة العربية السعودية
فاكس رقم: +966 1 403 3125
(الرجاء تكرار المحاولة)
المخاطبة: صاحب السمو الملكي

كما يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين السعوديين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة.

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

تحرك عاجل

عاملة منزلية تواجه حكم الإعدام

معلومات إضافية
تعد السعودية واحدة من أعلى البلدان تنفيذاً لعقوبة الإعدام في العالم: فقد أُعدم هنالك ما يزيد عن 2000 شخص ما بين 1985 و2013.
وفي السعودية يتم استخدام عقوبة الإعدام بشكل غير متناسب ضد المواطنين الأجانب، وعلى وجه الخصوص، العمال الوافدين من البلدان الفقيرة والنامية في أفريقيا وآسيا. وتشير التقارير إلى أنه في عام 2013، كان نصف كل الأشخاص الذين أعدموا تقريباً من المواطنين الأجانب. وفي 2012، سجلت منظمة العفو الدولية إعدام 79 شخصاً، كان من بينهم 27 من المواطنين الأجانب. وفي 2011، تم إعدام 82 شخصاً، على الأقل، من بينهم 28 مواطناً أجنبياً، أكثر ثلاثة أضعاف من الرقم 27 في العام السابق، والذي يتضمن خمسة مواطنين أجانب. وفي 2009، عُلم أن 69 شخصاً، على الأقل، قد تم إعدامهم بشكل عام، من بينهم 19 مواطناً أجنبياً. وفي 2008، أعدم ما لا يقل عن 102 أشخاص، من بينهم 39 مواطناً أجنبياً.

إن إجراءات المحاكمة في السعودية تقصر إلى حد بعيد عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فنادراً ما يُسمح للمتهمين بالتمثيل الرسمي من قبل محامين، وفي كثير من الحالات لا يتم إبلاغهم بسير الإجراءات القانونية ضدهم. فربما تتم إدانتهم فقط استناداً على "اعترافات" انتزعت منهم تحت وطأة الإكراه، أو عن طريق الخداع. فغالباً ما يُحرم المواطنون الأجانب، الذين ليست لديهم معرفة باللغة العربية – وهي اللغة المستخدمة في الإجراءات السابقة للمحاكمة، وخلال جلسات الاستماع _ غالباً ما يحرمون من وسائل الترجمة الكافية.
فمقتضى ضمانات الأمم المتحدة التي تكفل حماية حقوق الأشخاص الذين يواجهون عقوبة الإعدام، ينبغي إتاحة فرصة كافية للدفاع والاستئناف، وينبغي حظر فرض عقوبة الإعدام عندما يكون ثمة مجال لتفسير بديل للأدلة.
وفي تقرير صدر في عام 2008 حول استخدام عقوبة الإعدام في السعودية، سلطت منظمة العفو الدولية الضوء على الاستخدام المكثف لعقوبة الإعدام، إلى جانب العدد المرتفع لعمليات إعدام، وبشكل غير متناسب، للرعايا الأجانب الوافدين من الدول الفقيرة.
لمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على التقرير المعنون: صفعة في وجه العدالة: عمليات الإعدام في المملكة العربية السعودية (رقم الوثيقة: MDE 23/027/2008)، صدر في 8 أكتوبر/تشرين الأول 2008:
http://www.amnesty.org/en/library/info/mde23/027/2008

هذا وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات دون استثناء بغض النظر عن طبيعة الجريمة، أو شخصية الجاني، أو الوسيلة التي تستخدمها الدولة في إعدام السجين.

الاسم: ساتينة بنتي جمادي أحمد
النوع: أنثى

UA: 74/14 Index: MDE 23/007/2014 Issue Date: 26 March 2014